البحث العلمي في اليمن وتحديات المستقبل

تقديم الحلول لمشكلات العصر بعيداً عن الارتجال

بات واضحاً اليوم ان مختلف دول العالم المتقدمة لم تحقق الازدهار المطرد إلا من خلال اعتمادها على العلم.
ولقد بين لنا التاريخ وعلمتنا مسيرة الدول المتقدمة انه ليس بالامكان احداث قدر من الازدهار والتطور والتكنولوجيا إلا من خلال العلم والبحوث العلمية ومعطياتها التي شكلت السمة الحقيقية النوعية لهذا التطور المتسارع أكثر من أي وقت مضى وهذا هو ما فرض على المجتمعات ان لا تبقي بعيداً عن مجال البحث العلمي حتى تتمكن من اللحاق ومواكبة العصر.

صنعاء/ ١٤ أكتوبر/ لقاءات/ **محمد سعد الزغير**

إذ أن كل ما حدث من تطور إنما هو حصيلة لجهود الباحثين والعلماء ونتاج ابحاثهم.
ومن خلال قراءة متأنية لواقع البحث العلمي في اليمن سنحاول ان نسلط الضوء على جملة من معوقات البحث العلمي في اليمن والحلول العلمية لذلك، أسباب ضعف دور الجامعات والمؤسسات البحثية العلمية في تنمية المجتمع مؤشرات ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وتدني الانفاق عليه، وغياب السياسة الوطنية الواضحة واتجاهات واليات البحث العلمي والنظرة المستقبلية للبحث واحتياجات المجتمع.

الأستاذ الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس جامعة تعز يقول في هذا الاتجاه:
لم يعط البحث العلمي اهتماماً كبيراً كبقية الدول المتقدمة التي تولي هذا الجانب أهمية قصوى من خلال ما يخصص له من ميزانيات فعلية فلو نظرنا على سبيل المثال للميزانية السنوية لجامعة واحدة في أمريكا لوجدنا انها تبلغ أكثر من بليون ونصف البليون دولار، وهناك دولاً انفقت على البحوث العلمية ما يزيد على ٥٪٠٢ من إجمالي الانتاج القومي، أما بالنسبة للواقع العربي فنجد أعلى نسبة انفاق على البحث العلمي للعام ١٩٨٢م كانت ٠,٩٪ فيما انفقت إسرائيل على نفس العام من البحوث العلمية ٤,٧ مليارات دولار أي حوالي ٢,٥٪ من الانتاج المحلي.
ويرى الصوفي انه لم يعط البحث العلمي هذا الاهتمام إلا أن هناك قناعة أن ما يبذل عليه انما هو الاستثمار المضمون ولا تقدم ولا حلول للمشاكل العصرية باساليب بعيدة عن الارتجال إلا البحث العلمي كونه يوفر تراكماً من المعارف والخبرات تساعد على توجيه ودعم النشاط الإنساني ليكون منظماً وموجهاً لمعالجة المشاكل وفهم مايحيط بناء واكتشاف حقائق جديدة وإعادة النظر فيما قد يكون من المسلمات لدينا.
موضحاً ان الدول المتقدمة بلغت بالبحث العلمي بمجالاته المختلفة شأناً كبيراً سواءً من حيث الإطار المؤسسي "تشريعات قوانين" انظمة هيئات ومساعديهم والمفاهيم والأدوات والمشكلات والمصادر والمراجع والموضوعات والتمويل والمعدات والتجهيزات" ومن حيث المنهجية وأساليب العمل، ومن حيث المخرجات وتدفق معارف ومعلومات جديدة اكتشافات واختراعات ، حلول لمشكلات، نمو مهني في مجال البحث، ومن حيث خلق الجو الاجتماعي الملائم وتوظيف نتائج البحث وبتزايد اهتمام الدولة المتقدمة بالبحث العلمي وبتقدمها العلمي والتقني فان الهوة تتسع بينها وبين الدول العربية والإسلامية.
وفي اليمن لا يمكن عزل واقع البحث ومشكلاته عن واقع البحث في الدول العربية الأخرى ان لم يكن الواقع أكثر تعقيداً.
ويعتقد الصوفي ان البحث العلمي وتوجيهه لتوسيع المعرفة وحل مشكلات المجتمع يعد أهم أهداف الجامعات بل أحدى مهامها الرئيسية إلى جانب تدريس العلوم المختلفة وخدمة المجتمع، موضحاً ان قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لعام ٩٥م أكد على أن من بين أهداف الجامعات تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة على المستوى الفردي والجماعي وتوجيهها لخدمة المجتمع وخطط التنمية.
وفي ضوء ذلك فقد أنشأت بعض الجامعات ضمن هياكلها التنظيمية مجالس واجهزة تعني بنشاطات البحث العلمي كعمادات الدراسات العليا والبحث العلمي وقد وصلت في بعض الجامعات إلى ان اوكلت هذه المهمة إلى نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي.

أزمة البحث العلمي ومعوقاتها

ان حركة البحث العلمي وانشطتها تعاني من أزمة تجعلها عاجزة عن القيام بوظيفة البحث العلمي وبالتالي عاجزة عن تحقيق أهدافها.
ويوضح الصوفي انه بالرغم من عزم الدولة على إرساء نشاط البحث العلمي خلال إنشاء العديد من المراكز البحثية إلى جانب الجامعات، إلا أن معوقات ممارسة أنشطتها لاتزال دون المستوى المطلوب او الطموح نظراً لوجود عدد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطورها ونموها.
واحدى المعوقات أو أزمة البحث العلمي هو تدني مستوى الوعي بأهمية وجدوى البحث وضعف الاقتناع بأن البحث العلمي شرط من شروط التنمية وان التحسين والتطوير لا يمكن الوصول إليه إلا من باب البحث العلمي في مجالاته المختلفة وبين النظم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية السياسية معدوماً وقد يعود السبب في ذلك إلى النظرة السائدة وهي النظرة السريعة والمباشرة لما يصرف ومردود ما يصرف إذ قد لايتضح عائد ما يصرف على مجال البحث العلمي بشكل سريع مباشر لصانعي القرار، فبحوث الجينات والخلية مثلاً قد تستمر لسنوات ويصرف عليها المليارات دون مردود اقتصادي مباشر، لكنه قد يبني عليها بعض الاكتشافات في مجالات تصنيع الدواء والعلاج بأساليب متنوعة وهنا يتضح المردود الاقتصادي والاجتماعي.
وقد رأى الصوفي ان احد مؤشرات ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وبدوره هو تدني مستوى الانفاق عليه وانه بالرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة تتصل بالانفاق على البحث نظراً لغياب بند البحث العلمي من بنود موازنة الدولة وتلك مشكلة بحد ذاتها وكذا صعوبة معرفة مصادر التمويل الأخرى والمنظمات الدولية، إلا أن أحدى المصادر في هذا الجانب تشير إلى أن نسبة الأنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل المحلي ٠,٥٪ وان التوصل إلى هذه النسبة كان من خلال ما تنفقه الحكومة على تلك المراكز والمؤسسات البحثية الذي يعتبر المصدر الأساسي في عملية التمويل والتي في مجملها تقتصر على رواتب الباحثين والوظائف المساعدة وميزانيات تشغيلية ضعيفة لا تتناسب وحجم المؤسسات البحثية وأنشطتها فميزانيات تلك المؤسسات البحثية وأنشطتها تخضع لتبويب الموازنة العامة للدولة والتي لا تشمل على مخصصات للانفاق على البحوث والدراسات.
ويشير إلى أنه لا يوجد تمويل أو دعم للبحث العلمي من قبل المؤسسات والشركات والافراد والمراكز المستفيدة من البحث العلمي إذ بدون مساهمة المستفيد من البحث العلمي مادياً يجعل البحث العلمي عبئاً اقتصادياً على الدولة بدلاً من أن يكون استثماراً ليسرع من عجلة التقدم، إذاً مهما حاولت الدولة تشجيع البحث العلمي ودعمه بدون دعم المستهلك لنتائجه والمستفيد منه فان ذلك قد لا يخرجه من مأزقه.

غياب السياسة الوطنية والخطط المركزية للبحث العلمي

ويؤكد الصوفي ان المؤسسات والمراكز البحثية اليمنية تفتقر إلى مؤسسة أو هيئة عليا على مستوى الوطن ترعي نشاط البحث وترسم سياسته وتحدد أولوياته وتقرر آلياته ووسائل تطوره وتعمل على توفير الشروط اللازمة لتطوره ونمائه. كما أن الجامعات اليمنية تعمل كمؤسسات بحثية في ظل غياب سياسة وطنية واضحة تحدد اتجاهات وآليات نشاطه، ونظراً لغياب السياسات والخطط الوطنية فانه لا توجد خطط مركزية للبحث العلمي على مستوى الجامعة وانما يقوم البحث في الجامعات على الاجتهادات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس فالتنسيق بين المؤسسات غائب بل ربما نجد داخل المؤسسة الواحدة كالجامعة مثلاً خليطاً من البحوث المبعثرة التي لا تجمع بينها خط عام او هدف مشترك، وقد يبدو ذلك واضحاً من خلال تتبع عناوين اطروحات طلاب الدراسات العليا وبحوث أعضاء هيئة التدريس.
ويرى الصوفي ان القواعد واللوائح التي تنظم إدارة ونشاطات مؤسسات ومراكز البحث العلمي تخضع للقواعد والنظم الحكومية مما يخضعها للإجراءات الروتينية التي تجعل حرية الحركة والمرونة محدودة وهي تعد مطلباً أساسياً في أنشطة البحث العلمي.
ويرى الصوفي ان برامج الدراسات العليا في الجامعات وما يقوم بها الطلاب من بحوث يمكن ان تبنى على مشاكل حقيقية من المؤسسات كما انها يمكن ان ترتبط بحاجات التنمية في البلاد، إلا أن برامج الدراسات العليا في اليمن محدودة وتفتقر إلى جوانب العلوم الإنسانية ولا يتعدى برامج الماجستير، وغير مرتبطة بخطط التنمية اللازمة لها.
معللاً ذلك بأن معظم الجامعات حديثة النشأة منذ التسعينات أنشئت، ما عدا جامعتي صنعاء وعدن.

ضعف الحوافز المادية للباحثين

ويضيف الصوفي ان المؤسسات البحثية في اليمن تعاني من ضعف الحوافز المادية للباحثين فنظام الأجور في تلك المؤسسات لا يعمل على اجتذاب الباحثين ولا يجعلهم يقدمون جهوداً علمية وبحثية كبيرة، فكثير من الباحثين يتركون العمل في هذه المراكز ويتسربون إلى مؤسسات أخرى كالجامعات كون عضو هيئة التدريس بالجامعة يلقي امتيازات أفضل من نظيره الذي يعمل في مراكز البحوث العلمية.
وهي الأخرى تكفي لعضو هيئة التدريس حتى ينهمك في البحث العالي دون ان ينشغل بأعمال أخرى لتغطية تكاليف معيشته.
ان هذه الاوضاع قد تدفع بعض الباحثين إلى البحث عن تعاقدات لتنفيذ بحوث لمؤسسات أجنبية وفق شروطها هي، وهو يحرم المؤسسات البحثية الوطنية من الحقوق المالية والمادية والعلمية حيث تؤول الحقوق البحثية إلى المنظمات الأجنبية صاحبة التمويل مما يجعل المؤسسة البحثية الوطنية جسماً غريباً في المجتمع ويمثل فائضاً في العمالة إضافة إلى ان ما قد يخصص للبحوث يصرف مكافأة لبحث لا يخدم حركة البحوث العلمية وتوجهاته الهادفة بقدر ما يكون هدفها الحصول على المكافأة بحد ذاتيها.
ويشير الصوفي إلى أن غياب النظرة التكاملية في البحث العلمي متمثل في الميل إلى البحوث التطبيقية مع قلتها والانصراف عن البحوث الأساسية في حين أنه لا يمكن لأمة أن تضع قدمها على مدارج البحوث التطبيقية إلا بعد أن يكون لها تراكماً في جسد المعرفة التي هي حصيلة البحوث الأساسية رغم صعوبة الفصل بين الاتجاهين كما أن هناك ميلاً لدى البعض إلى ضرورة تركيز الجهود على البحوث الاجتماعية والتربوية في حين ان التأخر أو القصور في مجال قد يعيق النشاط في مجالات أخرى.
ويرى لصوفي ان المؤسسات البحثية في اليمن تفتقر إلى مستلزمات النشاط البحثي من المختبرات والمواد والمكتبات المتطورة والمزودة بالدوريات والمراجع والمرتبطة بشبكات المعلومات الحديثة والتي بدونها لا يمكن القيام بابحاث علمية رضية، هذا إلى جانب كثرة العبء التدريسي لأساتذة الجامعات على حساب التفكير والانشغال بالبحث العلمي نظراً لكثرة أعداد الطلبة، وقلة توفير الفرص التي من خلالها يمكن للباحث ان يطور من نفسه كالمشاركة في المؤتمرات العلمية العالية وقضاء التفرغ العلمي في جديدة، كما ان اللقاءات العلمية بين أعضاء هيئة التدريس فالتخصص نفسه يكاد يكون غائباً سواءً داخل الاقسام العلمية أو الكليات، إضافة إلى عدم مناسبة البنايات والتسهيلات المتوفرة فيها للجهود والأنشطة البحثية التي تستلزم قضاء معظم اليوم داخل هذه المؤسسات.

وضع الحلول العلمية

الأخ الدكتور عبدالعزيز الشعيبي عميد كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء تحدث قائلاً:
الدراسات العليا ضرورة ملحة ينبغي تواجدها بصورة منتظمة في الجامعات اليمنية، ولكن للأسف الشديد هناك العديد من الصعوبات التي تواجه مسألة البحث العلمي والدراسات العليا منها المكتبات والمواجع العلمية الامكانيات التي لا تكاد تذكر لذلك وعدم الاستفادة من عودة الوفورات المالية لها من كل عام. للبحث العلمي وهناك ظروف الباحث اليمني وهي منذ التحاق الطالب بالجامعة وهو يعول أسرة، ما ينبغي معه قضية التفرغ الكامل للدراسة لتصبح مسألة نادرة وهذا ينعكس على أداء المخرجات في سوق العمل، وبالتالي المقارنة بين الطالب في الداخل وايفادة في بعثة يتفرغ فيها للبحث والدراسة والتفرغ العلمي الذي تأتي نتائجه جيدة.
وهناك أمر آخر وهو غياب حلقات الوصل التي تربط الإدارات المختلفة كأقسام علمية ودراسات عليا بعضها ببعض، إضافة إلى علاقة الطالب بالأستاذ .. وهي قضايا تكاد تكون منعدمة، تنعكس سلباً على ظروف العملية من جانب الدراسات العليا.. وهناك قضية استطيع تعميمها وهي التكرار في الابحاث والدراسات وبالتالي لا توجد إضافة حقيقية تخدم العملية التعليمية ليضيع معها الوقت والجهد والفائدة .. أيضاً تبدو قضية البحث العلمي غير واضحة ان الدراسات العليا مجرد حاجة زائدة.. ومن هذا المنطلق لن يخرج الطالب بفائدة جديدة.
أنا اعتقد ان التوجيه الجاد نحو نشأة مراكز تخصصية بحثية سواء لخدمة الجامعات او خدمة احتياجات البلاد مسألة ضرورية مهمة جداً وأظن انها ستكون المفتاح الحقيقي لدراسة المشكلاتوإيجاد حلول مناسبة لها ولكن مع توفير الامكانيات والمتطلبات اللازمة لذلك لاكتمال العملية شكلاً ومضموناً.

ضرورة تأسيس النظام المؤسسي الحديث لتحفيز البحث العلمي والإبداع

الأستاذ الدكتور سالم عوض رموضة رئيس جامعة الأندلس تحدث قائلاً:
في الحقيقة البحث العلمي يشكل أساساً مهماً في زيادة انتاجية العمل والرأسمال الوطني ومن ثم لابد من النظر إليه باعتباره نشاطاً بالغ الأهمية في تكون الثروات، القومية وتتنافس الدول في عالم اليوم بالاستثمار الكثيف والفعال في أنشطة البحث والتطوير التجريبي حتى تحافظ على بقائها الاقتصادي وأي اخفاقات في تحقيق هذا الهدف يهوي بها للتخلف عن ركب الحضارة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والإنساني الخ.
فالبحث العلمي - هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي في سعيه لزيادة سيطرته على البيئة وأكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر، لذلك يكون هدف البحث العلمي هو زيادة سيطرة الإنسان على بيئته عن طريق زيادة معارفه وتحسين قدرته على اكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجهها.
ان البحث العلمي بحاجة إلى أن يوجه اليوم في اليمن إلى معالجة المشكلات الاجتماعية حسب الأولوية في القضايا الاجتماعية الملحة حتى يرتبط بالتنمية الشاملة.
وان يستخدم البحث العلمي أعلى أنواع المنهجية العلمية وأحداث أضعاف التقنيات والتكنولوجيا بمراقبة مكتبية جماعية تقوم على الكفاءة.
ولابد ان تتوفر للبحث العلمي المصادر المالية والتقنية وان يكون مسألة وطنية يسهم في دعمها الوطن كله من خلال تشريع ينظم جوانبه ويوفر التسهيلات دون إعاقة، وكذا العمل على تربية وتأسيس الكادر البشري والنظام المؤسسي الحديث الذي يحفز للبحث والإبداع والابتكار وهذا يأتي بتنظيم جهود العلماء وقيادة الدولة وتفعيل مراكزهم البحثية ومشاريعهم الطموحة ضمن إدارة علمية تحترم عقل الإنسان وتقدر عمله وتحكم لمعايير موضوعية واضحة في اتخاذ القرار وبناء خطط واستراتيجيات طموحة لمواكبة اتقان العلم ومنهجية التفكير والبحث العلمي كأدوات رئيسة تقوم بصنع المستقبل المأمون.

أبرز معوقات البحث العلمي:

ضعف دور الجامعات والمؤسسات البحثية في تنمية المجتمع

رئيس قطاع الإعلام والتوعية الإنتخابية لـ ١٤ أكتوبر:

اللجنة تستند الى القانون والدستور في جميع قراراتها وأحزاب اللقاء المشترك تهدر ثلاث سنوات من الحوار وينتهي بها الامر الى الاتهامات والتشكيك

بلغة الحقائق يفند الاخ / عبده محمد الجندي - عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء - رئيس قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية الاجراءات القانونية التي استندت اليها اللجنة في جميع اجراءاتها ويرد على جميع المزاعم التي تطرحها احزاب اللقاء المشترك في محاولة للتشكيك بكل شيء تقوم به اللجنة .. ولنلمس في هذا الحوار المسافة الشاسعة بين لغة المنطق والقانون والدستور الذي تتمسك به اللجنة وبين لغة الاتهامات التي لاتستند الى دليل مادي .. يقول رئيس قطاع الاعلام باللجنة العليا للانتخابات :

لقاء/عماد محمد عبد الله

خلاف ليس جديداً

الخلاف بين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والاحزاب والتنظيمات السياسية ليس جديداً وانما هو خلاف مستمر ودائم واكثر مايشتد هذه الخلاف عندما تبدأ مرحلة جديدة للانتخابات اي ترفع حمى المعارضة ... الا ان هذه المرحلة او هذه المرة وصلت حالة الخلاف الى الاستفحال ويعود ذلك الخلاف ليس على مافي القانون وانما على مالم يكن في القانون .

الالتزام بالقانون

ويؤكد الجندي ان اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ملتزمه بالقانون والدستور مائة بالمائة ونحن في اللجنة جاهزون لتقديم كل التسهيلات واي تعاون في حدود مايسمح به القانون والدستور باعتباره المظلة نستظل بها جميعاً .
الا ان هناك مشكلة مع بعض الاحزاب وخاصة احزاب اللقاء المشترك فهي دائماً تعارض وتطالب اللجنة ان تتخذ اجراءات مخالفة للقانون والدستور فهي دائماً ماتطالب بفوق المنطق والمعقول او امكانية القبول به .. وهذه يجعلها في كثير من الاحيان تضع نفسها في موقف الاقوى الذي يمارس نوع من الارهاب على اللجنة العليا للانتخابات اما ان تخالف القانون والدستور وفي حالة رفضنا لكل التهديدات تتهمنا بما ليس في اعضاء اللجنة العليا للانتخابات من عيوب وتطالب بتجريمك وتشهر فيك امام المجتمع وتتهم اللجنةايضاً بعدم الاستقلالية والحيادية كل هذه لكي ترضخ اللجنة امام هذه الضغوطات مخالفة للقانون والدستور .

اللجنة والمسؤولية

نريد ان نوضح نقطة هامة نحن في اللجنة العليا للانتخابات ليس مسؤولين فقط امام احزاب اللقاء المشترك بل ايضاً امام اللجنة مسؤوليات كثيرة فهي مسؤولية امام ٢٢ حزب وتنظيم سياسي اما احزاب اللقاء المشترك فهم قلة يتكون من خمسة احزاب .

الوجه الآخر

طبعاً هذه الحزب الذي يعد نفسه الى السلطة وهو في مركز نحترمة ونتمناله النجاح ولتداول السلمي للسلطة .. فكيف اذا وصل الى السلطة سيتعامل مع الاخرين عندما يكون بيده القوة وبيده السجن .
نحن نكرر ونؤكد انه لايليق ان تتعامل بهذه الاسلوب ولايليق ان تكون الخطابات السياسية والاعلامية تتسم بهذه الحدة لان الصحافة ممكن ان تكون ذات تأثير مؤلم وسلبي احد من السيف لان صاحب السيف يضربك ضربة واحدة يقضي عليك لكن صاحب الصحيفة فهو يقتلك في كل يوم مرات عديدة فهو ايضاً يشهر فيك امام المجتمع ويصورك بكل العيوب ويتهمك بالتزوير الغير صحيح ويستمر باتهامك .

التشكيك والاتهام

طبعاً ان كثرت الاسئلة المعقولة والا مقبولة والغير هادفة توصل الانسان الى حد التشكيك للقضايا السياسية .. ويقول اذا اردت ان تشكك في كل شيء فعليك ان تقول اننا نعيش في غابة ويفترض عدم وجود القانون والدستور وعدم وجود المؤسسات وينطلق هؤلاء المشككين من العدم ويقولوا بأن كل شيء فاسد وانه هو المصلح .
فهذا الامر هو قمة الخروج عن الموضوعية وقمة الاسفاف على الاخر عندما يتوجه الانسان عبر الصحافة باتهامات جارحة ومسيئة وبالتالي تحاول ان تشهر فيها داخل المجتمع .. ونحن في اللجنة العليا للانتخابات لانستطيع ان نتهم هذه الاحزاب في ماليس فيها من عيوب ان هذه الاحزاب هي احزاب وطنية وهي احزاب تنافس على السلطة ولكن التنافس يأتي عبر صندوق الانتخابات .

قدمنا كل مالدينا

ويشير الى امر هام عندما قال لقد قدمنا لهم كل مالدينا من حلول الا انهم رفضوا كل هذه المعايير حيث انهم رفضوا معيار المقاعد ومعيار الاصوات ورفضوا ايضاً معيار متساوي الاضلاع هذه الرأي الذي تقدمت به الهيئات والمنظمات الدولية الا انهم كعادتهم رفضوا معيار المساواة اذاً اي معيار يريدون ان تأتي به اللجنة لأرضاء هؤلاء الذين لايريدون ان يصلوا الى نتيجة وقبل ذلك وبعد ذلك يصدرون بيانات يحملون اللجنة مسؤولية اجراء المراجعة والتعديل والانتخابات في موعدها القانوني والدستورية .

اضاعة الوقت

ويضيف ان هذه الاحزاب التي تتهم اللجنة بعدم الاستقلالية وعدم الحيادية في الوقت الراهن بعد ان اصبحت الانتخابات قريبة اين كانت هذه الأحزاب قبل ستة اشهر عندما كانت تلتقي وتجتمع وتناقش الية العمل في مرحلة القيد والتسجيل وتوزيع اللجان الاشرافية واللجان الاساسية .. الجواب لقد اضاعت على اللجنة والاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى ستة اشهر ذهبت هباء منثوراً .. اذاً هذه الاحزاب لماذا تستكتر على اللجنة العليا للانتخابات قرارها اللجوء الى الخدمة المدنية كحل وسط يرضي جميع الاطراف باعتبار ان هؤلاء الشباب المسجلين في الخدمة المدنية والباحثين عن فرصة عمل هم من ابنائنا جميعاً وهم ايضاً مشكلين من جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية وهم كذلك شباب مؤهلين وحاصلين على شهادات جامعية وثانوية على مستوى عال من الفهم .. الم يكونوا من الناحية المعيشية هم الاحق والاجدر ان يُعملوا ولو لفترة زمنية محددة تساعدهم في حياتهم وصولاً لتوظيفهم .

الخدمة المدنية الحل الاخير

ويواصل الجندي حديثه بقوله : اعتقد ان الاحزاب التي تقف ضد قرار اللجنة اللجوء الى الخدمة المدنية بعد ان رفضت هذه الاحزاب الحلول العملية القيد والتسجيل وحددت موقفاً عدائياً غير مبرر من هذا السواد الاعظم العاطلين عن العمل المسجلين في قوائم الخدمة المدنية الذين لانعرفهم ولايعرفونا ولاتعرف ماهي اتجاهاتهم ونأمل منهم خيراً ونأمل فيهم صلاح لانهم يمثلوا فعلاً شريحة من الشباب الذي يمثل الانسان اليمني الجديد الذي يجب ان تتعاون جهود الحكومة وجهود المعارضة وجهود منظمة المجتمع المدني لاعطائهم الاولوية .. وليس من مصلحة اي حزب او تنظيم سياسي ان يشكك في ذمة هؤلاء لانهم اصحاب صفحة بيضاء كما انهم سيبدأوا حياتهم الاولية بالقيام بهذه المهمة الوطنية ... كما حدث في عملية التعداد العام للسكان عندما اوكلت لهم هذه المهمة الم يكونوا هم الذين قاموا بعملية التعداد العام للسكان على اكمل وجه وقد اعطى رئيس الجمهورية لهم الاولوية .. ونحن في اللجنة العليا للانتخابات وايضاً الاحزاب والتنظيمات السياسية لماذا لانقتدي بالرئيس ونجعل لهؤلاء اولوية في عملية اللجان باعتبارهم الاكثر حاجة داخل المجتمع .
وهذا الاجراء القانوني الذي اتخذته اللجنة يجنبها ويجنب ايضاً الاحزاب والتنظيمات الاحراج لان حزب وتنظيم سياسي عنده الاف الاعضاء يريدوا ان يشاركوا في عملية اللجان اننا جميعاً غير قادرين ان نفي بهذا الطلبات اذاً لماذا لاتجمع جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية على قرار اللجنة العليا للانتخابات .

الخلاف له حدود

مضيفاً : املنا كبير بأن احزاب اللقاء المشترك تتراجع وتعيد حساباتها في خطابها الاعلامي وخطابها السياسي تجاة اللجنة العليا الانتخابات وتجاه الهيئات والمؤسسات الدستورية وبالتالي تكون هذه المراجعة بداية الاعتراف بالخطأ الذي يعزز ثقة الهيئة الناخبة فيها .
حيث تعمل اللجنة العليا للانتخابات بشفافية والشفافية هنا لاتفترض انك انت الاذكى اذا افترض انك الاذكى والاشطر فأن المجتمع او الناس هم من يحكموا عليك ويقولوا (مادح نفسه كذاب) .
وهذا يتطلب من الشخص ان يكون متواضعاً ويجب ان ينطلق من احترام الاخرين واحترام الناس .. والخلاف يجب ان يكون له حدود .. وعلنا ايضاً ان نفرق بين الخلاف في وجهات النظر ومابين الكراهية تجاه من يخالفك الرأي وهذا ماحصل فعلاً للجنة العليا للانتخابات فهي تتعرض لحملة ارهاب فكري وتوجه لها اتهامات ليس لها دليل .
واللجنة لاتخفي خلافها مع الاحزاب والتنظيمات السياسية حيث عملنا معهم خلال ثلاث سنوات واللجنة تتحاور معاهم من اجل الوصول الى اليه عمل لتنفيذها في الميدان في مسألة القيد والتسجيل الا اننا لم نصل معهم الى اتفاق لرغم الشفافية التي تعاملت بها اللجنة وهذا ادى الى ضياع جهود ثلاث سنوات وكان هذا سبب رئيسي دفع اللجنة الى اتخاذ قرار باللجوء الى الخدمة المدنية وهو قرار قانوني لاخلاف عليه .
وهذا مايؤكده الدكتور / رشاد رصاص - وزير الشؤون القانونية سابقاً - وزير شؤون مجلس النواب والشورى حالياً في صحيفة ٢٦ سبتمبر ان اجراءات اللجنة العليا للانتخابات باللجوء الى الخدمة المدنية قانونياً ١٠٠٪ وقال ان تشكيل اللجان وتعينها من اختصاص اللجنة الا ان هناك محضور واحد ان لايتم تعيين هذه اللجان من حزب واحد .

القرار الصعب

لاشك في ان قرار اللجنة العليا للانتخابات باللجوء الى الخدمة المدنية جاء بعد فشل الحوار مع الاحزاب والتنظيمات السياسية على مدى ثلاث سنوات حيث ساوينا بين الذين يرفضون اللجنة ويشنون عليها خطابا اعلامياً وبين المهادنين والذين هم فعلاً يحترمون القانون والدستور حيث اعتمدنا قاعدة مثلث متساوي الاضلاع الذي اقترحته المنظمات الدولية والمجتمع الدولي وايضاً رفضوا هذا الاقتراح والاقتراحات الاخرى .
وهذا القرار الذي رصدته اللجنة لمعرفة ردود الشارع قبول بالارتياح الشعبي العام حتى قواعد الاحزاب والتنظيمات السياسية ومن ضمنهم احزاب اللقاء المشترك .. وجاء هذا الارتياح الشعبي نتيجة لاعتماد المسجلين في الخدمة المدنية اي لم يكن هناك تميز او وساطة في اختيار المشاركين في اللجان الاشرافية واللجان الاساسية واللجان الفرعية في مرحلة القيد والتسجيل واذا ترك هذا الامر الى الاحزاب والتنظيمات السياسية فان قواعدهم لن يحصلوا على هذه الفرصة .

دعوة الرئيس للرقابة

وينهي الاستاذ / عبده الجندي الحديث بالاشارة الى دعوة فخامة الاخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية لسفراء الدول المهتمة بالديمقراطية للمشاركة بعملية الرقابة اذا رغبت وترك الدعوة مفتوحة لها انطلاقا من الشفافية التي ينتهجها فخامة الرئيس لانجاح العملية الديمقراطية .
وهذه الدعوة لاتصدر الا من قيادة تثق بنفسها وقدراتها لانها فعلاً مقتنعة في ارادة الشعب .
كما اكد اعتزام اللجنة العليا للانتخابات الاحتكام الى الصحافة ودعوتهم الى حضور الاجتماعات بين اللجنة والاحزاب والتنظيمات السياسية ليتعرفوا على كيفية ادارتها للاجتماعات والشفافية التي تتحامل بها ليكونوا شهوداً امام الجماهير واننا نثق بالصحافة باعتبارها السلطة الرابعة.